

وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ودورها الرقابي في مكافحة غسل الأموال

د. هيام الزيدانيين* د. إيمان الفقهاء** د. مجدي غيث***

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٩/٢/١٧ م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/١١/١٢ م

ملخص

يتناول البحث مسألة وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية ودورها الرقابي في مكافحة عمليات غسل الأموال، بما يتوافق مع المتطلبات الشرعية ومتطلبات التنفيذ في المصارف الإسلامية. كما يوضح البحث مدى حاجة الصناعة المالية الإسلامية إلى الأموال المشروعة بعيداً عن الشبهات والجرائم المالية ووسائل الكشف عنها عن طريق جهات رقابية تتوقى حدوث أي من المخالفات الشرعية، والكشف عنها في حال وقعت. ومدى حاجة هذه الجهات الرقابية إلى تحقيق الامتثال الشرعي بحسب أصوله بعيداً عن أي شبهات. الكلمات المفتاحية: الامتثال الشرعي، غسل الأموال، المصارف الإسلامية، حوكمة، رقابة.

Sharia Compliance Function in Jordanian Islamic Banks and its Supervisory Role in Combating Money Laundering

Abstract

The research deals with the issue of Shari'a compliance function in Islamic banking and its supervisory role in combating money laundering operations, following the Shari'a and its implementation requirements in Islamic banks.

The research also shows Islamic financial industry's need to legitimate funds away from suspicions and financial crimes, and the means of detecting these financial crimes by regulatory bodies to prevent any Shari'a violations and detecting the violations in the event of its occurrence.

The research highlighted the extent to which these regulatory bodies need to achieve Shari'a compliance in accordance with its rules, away from any suspicion.

المقدمة.

باتت صناعة المصارف الإسلامية تشهد انتشاراً واسعاً عبر قارات العالم، الأمر الذي فرض عليها مزيداً من التحديات من خلال حركة الأموال وتداولها؛ وذلك انسجاماً مع متطلبات العولمة والاقتصاد العالمي، والذي لم يكن بمنأى عن الجرائم المالية ووسائل الكشف عنها؛ ومنها غسل الأموال Money Laundering، حيث أصدر معهد بازل الدولي Basel Committee مؤشراً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ صُنفت من خلاله دول العالم من حيث الأموال

* أستاذ مشارك، الجامعة الأردنية.

** أستاذ مشارك، الجامعة الأردنية.

*** أستاذ مشارك، الجامعة الأردنية.

غير المشروعة.

ولا يخفى على أحد أن النظم المالية القوية في مكافحة الفساد المالي، ومنها عمليات غسل الأموال، ترسخ مبادئ المصداقية والشفافية والنزاهة، الأمر الذي يعزز الاستقرار في القطاع المالي والاقتصاد الكلي. لذلك كان من أهم ما يميز عمل المؤسسات المالية الإسلامية هو الامتثال الشرعي للمتطلبات والمعايير والفتاوى والتوصيات والإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، والجهات الرقابية ذات العلاقة بالأمر الشرعية، إلى جانب الالتزام بالتعليمات والقوانين والتشريعات الصادرة عن مؤسسات النقد والرقابة الدولية. بحيث تسهم في مجموعها في مكافحة عمليات غسل الأموال وما ينتج عنها من تمويل للإرهاب وغيرها من صور الفساد المالي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. لذلك تنامي الاهتمام العالمي بوسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى أعلى المستويات عبر السياسات المالية والمؤسسات والمصارف المالية، حيث تؤكد الدراسات المالية العالمية أنه بين (٥٠-٧٠%) من حجم المبالغ المغسولة سنويا، يجري غسلها في المصارف العالمية، الأمر الذي دفع الجهات العليا في المصارف إلى التركيز على إجراءات ووسائل مكافحة غسل الأموال بحيث خصصت ميزانيات مالية لعلاج هذه الجريمة المنظمة. (ينظر: البنوك وعمليات غسل الأموال، ص ٣٥٠).

وبناء على ما تقدم، تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية العاملة في السوق الأردني تحديداً، ودورها الرقابي في مكافحة عمليات غسل الأموال إن وجد، وذلك عبر مجموعة من الإشكاليات العلمية والمعالجات المقترحة بعد ذلك.

مشكلة البحث.

وبناء على الأهمية السابقة، تتبع مشكلة البحث حول الإجابة عن السؤال الآتي:

- ما أهمية الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية؟
- ما الدور الرقابي للامتثال الشرعي في مكافحة غسل الأموال في المصارف الإسلامية؟

فرضية البحث.

- يوجد أهمية لدوائر الامتثال في المصارف الإسلامية.
- يوجد دور رقابي للامتثال الشرعي في مكافحة غسل الأموال في المصارف الإسلامية.

أهداف البحث.

- يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:
- بيان أهمية الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية.
- توضيح الدور الرقابي لدائرة (قسم) الامتثال الشرعي في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف الإسلامية.

أهمية البحث.

تتبع أهمية البحث كونه من الأبحاث الحديثة التي اهتمت بالتعرف على وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية ودورها الرقابي في مكافحة عمليات غسل الأموال، بما يتوافق مع المتطلبات الشرعية ومتطلبات التنفيذ في المصارف الإسلامية.

من أجل الإسهام في بناء مصارف إسلامية تتمتع بالمصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

منهجية البحث.

يقوم البحث على المناهج الآتية:

المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية، والدور الرقابي لها في مكافحة غسل الأموال والعمليات المالية المشبوهة، و بيان العلاقات بين عناصر موضوع البحث؛ بهدف تحقيق فهم أعمق، وتحديد واضح لحدود البحث.

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال:

- أ- تفسير مصطلح الامتثال الشرعي، وغسل الأموال، ثم تفسير المصطلحات ذات العلاقة.
- ب- نقد الإشكاليات العلمية المستخرجة من الدراسة، ومنها مصطلح غسل الأموال وطبيعة وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية والدور الرقابي لها.
- ج- ثم محاولة تقديم معالجات مقترحة من واقع الإشكاليات العلمية التي أفرزها البحث.

الدراسات السابقة.

هناك بعض الدراسات التي يمكن الاستفادة منها في كتابة البحث، منها ما يأتي:

(١) عطية، عبدالله (٢٠١٦م)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي ٧ نيسان ٢٠١٦م، اسطنبول -تركيا، الجهة المنظمة شورى للاستشارات الشرعية.

وهي ورقة بحثية تقع في (٣٢) صفحة، تناولت المفاهيم الخاصة بالرقابة الشرعية من وجهة نظر علوم الإدارة والحوكمة، ومنها التعرف على مفهوم الامتثال الشرعي، وهو ما يمثل جزء من ورقتي البحثية التي تُعنى ببيان مفهوم وظيفة الامتثال الشرعي تحديدا وما يتفرع عنها.

(٢) الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠١٣م)، الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، (العدد ٣).

يتحدث البحث عن أهمية الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية والتي يحكمها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يؤثر مباشرة على اختيار البنوك لنوع الاستثمار والابتعاد عما هو محرم أو يوجد فيه شبهة من الحرام، وهذه النقطة بمثابة التمهيد لورقتي البحثية التي تبحث الامتثال الشرعي، باعتباره وسيلة رقابة على التمويلات المشبوهة والجرائم المالية، ومنها عمليات غسل الأموال.

(٣) القاضي، نعيم سلامة، وآخرون (٢٠١٢م)، البنوك وعمليات غسيل الأموال بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد الثالث والثلاثون)، جامعة بغداد ٢٠١٢م.

بحث يقع في (٢٥) صفحة، تناول الباحثون في الدراسة بيان علاقة البنوك التجارية بجريمة غسيل الأموال من خلال المراحل والوسائل والطرق المستخدمة في تنفيذها، والوسائل والطرق المستخدمة في مكافحتها، وهذا البحث يشكل جزءا تمهيدا لورقتي البحثية، التي تبحث في عمليات غسيل الأموال وطرق مكافحتها في المصارف الإسلامية، تحديدا من خلال

دائرة الامتثال الشرعي.

٤) مشعل، عبد الباري، (٢٠١٠م)، تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

يقع البحث في (١٥) صفحة، يستعرض الدكتور عبد الباري مشعل عدد من الموضوعات التي تتعلق بالحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية وواقع الحوكمة في المصارف الإسلامية والإلزام القانوني لها إلى جانب عدد من المحاور التي تخص الحوكمة، وهذا البحث يلتقي مع ورقتي في الأهداف، والأهمية، والتحديات، وبعض الإشكاليات، حيث قدم الدكتور بعض الحلول المقترحة في مسألة الحوكمة والإلزام القانوني، أما ورقتي البحثية فتتناول هذه الإشكاليات وغيرها مع دراسة المقترحات التي تخص الامتثال الشرعي ودوره في مكافحة غسل الأموال بوجه خاص.

٥) المطيري، صقر بن هلال، (٢٠٠٤م)، جريمة غسل الأموال" دراسة حول مفهومها ومعوقات التحقيق فيها وإشكاليات تنسيق الجهود الدولية لمواجهتها". رسالة ماجستير مقدمة إلى نايف العربية للعلوم الأمنية، إشراف د. محمد عيد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٤م.

وقعت الدراسة في (٢٨٦) صفحة، وهي تبحث مفهوم جريمة غسل الأموال وأركانها وصورها ومعوقات التحقيق فيها وإشكاليات الجهود الدولية لمواجهتها، وهو الجزء التمهيدي من ورقتي البحثية للخروج بتصوير عن إشكالية جريمة غسل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة.

٦) البريكي، سالم علي، (٢٠١٨م)، دور المصارف الإسلامية في مكافحة غسيل الأموال "دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول (البحث العلمي والثورة الرقمية، تحديات الأصاله والمعاصرة) ٢-٣ أيلول ٢٠١٨م، الجهة المنظمة جامعة العلوم الإسلامية.

يقع البحث في (٢٨) صفحة وتناولت الدراسة مفهوم غسيل الأموال، وخصائصه، ومخاطره، وأركانه، وبيان الحكم الشرعي، مع تحديد أساليب مواجهته. وتم تسليط الضوء على تجربة البنوك الإسلامية في الإمارات في كيفية مواجهتها لغسيل الأموال والتعرف على التدابير الوقائية التي تتخذها لمواجهة غسيل الأموال، والتعرف على الإجراءات الرقابية للإبلاغ عن العمليات المشبوهة في المصارف الإسلامية.

ما تميز به البحث:

هو تسليط الضوء على وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، ودورها الرقابي في مكافحة جريمة غسيل الأموال.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: المفهوم العام للامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية ودوره الرقابي.

المطلب الأول: مفهوم الامتثال الشرعي.

المطلب الثاني: الدور الرقابي لوظيفة الامتثال الشرعي.

المبحث الثاني: الامتثال الشرعي ومكافحة غسل الأموال في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: واقع دائرة الامتثال في مكافحة غسل الأموال.

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة لتطوير عمل وظيفة الامتثال الشرعي.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والمقترحات والتوصيات.

المبحث الأول:

المفهوم العام لوظيفة الامتثال الشرعي ودورها الرقابي في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم الامتثال الشرعي.

الفرع الأول: تعريف الامتثال الشرعي لغة.

لفظ الامتثال مأخوذ من امتثل؛ امتثالاً، فهو مُمتثل، والمفعول مُمتثل. (١) والامتثال: الاقتصاصُ. ويقال: امتثل فلان من قوم أمثالهم، إذا اختار فاضلهم. وامتثل للأمر: أطاعه واحتذاه "ممتثل لأوامر الله". (٢) وأما لفظ الشرع في اللغة أصله كما قال ابن فارس: "الشين والراء والعين أصلٌ واحدٌ، وهو شيءٌ يُفْتَحُ في امتدادٍ يكون فيه" (٣)؛ فهو عبارة عن البيان والإظهار؛ يقال: شرع الله كذا، أي: جعله طريقاً ومذهباً، وبها سمي ما شرع الله للعباد شريعة. (٤) فالشرع أصبح في اللغة يدل على المرجعية والمصدر. وبناء على ما سبق من تعريفات، يتبين أن لفظ الامتثال الشرعي في اللغة يعني: الالتزام بأحكام الله تعالى وأوامره في الدين وفق مصادره التشريعية المعروفة.

الفرع الثاني: تعريف الامتثال الشرعي اصطلاحاً.

عرف البنك المركزي الأردني **مراقبة الامتثال** بأنها: "وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين، والأنظمة، والتعليمات، والأوامر، وقواعد السلوك، والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وترفع التقارير إلى مجلس الإدارة حول الامتثال في البنوك". (٥) وبينت جمعية البنوك في فلسطين أن وظيفة الامتثال هي عبارة عن تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال للقوانين والتعليمات والمتطلبات الرقابية وما ينتج عن ذلك من خسائر مالية وغير مالية، والتي تؤثر على سمعة البنك محلياً ودولياً، ولعل أكبر المخاطر هي مخاطر المقاطعة والإدراج على القوائم السوداء عالمياً بما يمنع البنوك المرسلة من التعامل بالبنك (٦).

ومن الباحثين من عرّف وظيفة الامتثال الشرعي بأنها: "وظيفة مستقلة أو تتبع لدائرة أو وحدة تهدف إلى التأكد من امتثال المؤسسة المالية الإسلامية للسياسات الداخلية ولجميع المعايير والإرشادات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية والجهات الرقابية - إن تبنت معايير وإرشادات شرعية - والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ورفع التقارير" (٧).

وتعتبر وظيفة الامتثال الشرعي وظيفة إدارية (Management Function) مستقلة، وجزء من مكونات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تشمل هيئة الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي، بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية المركزية. (٨) ولا بد من التأكيد في هذا السياق أن البنك المركزي الأردني

من خلال المادة (٢٣) من تعليمات الحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية اشترط على مجلس الإدارة أن يضع سياسة واضحة لضمان استقلالية إدارة الامتثال، ولضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة، وأن تتضمن إدارة الامتثال في البنك الإسلامي قسماً خاصاً للامتثال الشرعي^(٩).

وفيما يبدو من تعريفات سابقة، ظهرت وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية باعتبارها جزءاً من منظومة الحوكمة الشرعية تهدف إلى الضبط الشرعي لمكونات السياسة الداخلية ضمن آلية مصرفية تراعي القواعد الرقابية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول: إن وظيفة الامتثال الشرعي هي وظيفة إدارية تنظيمية تقوم بالإشراف الشرعي العام داخل المصارف الإسلامية، بحيث تمثل الجهة الرقابية الشرعية العامة من خلال التأكد من امتثال المصرف بقرارات هيئة الرقابة الشرعية ممثلة (بالمنتجات، والخدمات، والعمليات، والسياسات، والعقود، والاتفاقيات....) وجميع المعايير والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المتعلقة بالأمر الشرعية، ثم تقوم برفع التقارير اللازمة حول الامتثال الشرعي لمجلس الإدارة والجهات ذات العلاقة.

المطلب الثاني: الدور الرقابي لوظيفة الامتثال الشرعي.

ثمة دور رقابي يقوم به موظف الامتثال الشرعي من خلال قياس وفحص مدى التزام المصرف بالتعليمات الصادرة عن الجهات التشريعية والمعنية بالمصارف الإسلامية، بالإضافة إلى التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية؛ وذلك تجنباً لمواجهة أية مخالفات شرعية ومخاطر عدم الالتزام الشرعي. وفي الأردن طلب البنك المركزي الأردني من مجلس الإدارة في البنوك الإسلامية اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة والفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ومرتجة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها^(١٠).

كما يتطلب الالتزام بنظام الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية وجود عمل رقابي سابق (وقائي)، وعمل رقابي لاحق (علاجي)، وعمل رقابي أثناء التنفيذ (تصحيحي)، وتعتبر وظيفة الامتثال الشرعي ووظيفة رقابة وقائية أي: قبل التنفيذ (Preventive Control)، والتدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي لاحق أي: بعد التنفيذ^(١١).

يتم النظر إلى وظيفة الامتثال الشرعي الرقابية من خلال الأركان الخمسة، وهي^(١٢):

- البيئة الرقابية Control Environment.
- تقييم المخاطر Risk Assessment.
- النشاطات الرقابية Control Activities.
- المعلومات والاتصال Communication & Information.
- الرقابة Monitoring.

وعليه، ينبغي وجود مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية تتأكد من خلالها المصارف الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فاعلاً ومستقلاً. بحيث تؤدي الحوكمة الشرعية في نهاية المطاف إلى زيادة الثقة في المالية الإسلامية، وتعميق دور المصارف الإسلامية في رفع كفاءة الاقتصاد الإسلامي، والحفاظ على الخصوصية الشرعية في السوق العاملة على نحو يزيد من القدرات التنافسية، وتوليد مزيدٍ من الفرص الواعدة في ساحة المصرفية العالمية.

وفيما يأتي، عرض لأهم الفروقات بين نشاط التدقيق الشرعي الداخلي و نشاط الامتثال الشرعي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (١)

البيان	نشاط التدقيق الشرعي الداخلي	نشاط الامتثال الشرعي
درجة الاستقلالية	استقلالية أعلى حيث يتبع لهيئة الرقابة الشرعية.	استقلالية أقل، يمكن أن ينبع للرئيس التنفيذي، أو مدير الدائرة أو الوحدة.
النشاط	يهتم بالماضي والحاضر لتقديم تأكيد عن مدى التقيد بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية لجميع النشاطات.	يهتم بالحاضر للتأكيد من الامتثال للقوانين والتشريعات والمعايير الصادرة عن الجهات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية.
طبيعة النشاط	نشاط تأكدي.	نشاط تشغيلي.
المخاطر	التشغيل، الائتمان.	مخاطر التشغيل الشرعية.
النطاق	نطاق أوسع يشمل نشاط الامتثال الشرعي.	نطاق محدد بحسب ما تتطلبه الإدارة العليا ولا يشمل التدقيق الشرعي الداخلي.

المصدر: عطية، عبدالله (٢٠١٦م)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، ص ٢١.

وبعرض الجدول التالي أهم الفروق بين الامتثال الشرعي والرقابة الشرعية الداخلية:

الجدول رقم (٢)

الفرق	الامتثال الشرعي	الرقابة الشرعية الداخلية/ الرقابة على العمليات الشرعية
نطاق العمل	جميع العمليات والأنشطة في المؤسسة المالية الإسلامية	الأنشطة والعمليات المحددة من مجلس الإدارة.
الأدوات	التركيز على ما صدر من تعليمات وقوانين ومعايير وإرشادات وقواعد السلوك المهني الصادرة عن السلطات الرقابية والإشرافية والمؤسسات المالية الإسلامية الدولية.	قائمة الفحص المستمدة من إجراءات العمل والوصف الوظيفي.
الهدف	اكتشاف عدم الامتثال بالمتطلبات الرقابية والمعايير الشرعية والمالية الخارجية.	رصد الأخطاء الشرعية وتقديم التوصيات لتجنب تكرارها.

المصدر: عطية، عبدالله (٢٠١٦م)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، ص ٢.

المبحث الثاني:

الامتثال الشرعي ومكافحة غسل الأموال في المصارف الإسلامية.

يُعنى نظام الحوكمة في الجهاز المصرفي بمراقبة الأداء من قبل الإدارة العليا للمصرف ومجلس الإدارة، بهدف حماية أصحاب المصالح وحقوق حملة الأسهم والمودعين، من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية^(١٣). ومن الأنشطة التي يقوم نظام الحوكمة بمراقبتها هي عمليات غسل الأموال^(١٤)، حيث باتت عمليات مراقبتها ووسائل مكافحتها من قبل أجهزة الرقابة المتنوعة من الأولويات المعتمدة؛ لما لهذه العمليات من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة حول العالم بأكمله؛ بوصفه نشاط إجرامي تعاوني، تتلاقى فيه جهود خبراء المال والاستثمار والمصارف والتقنيات إلى

جانِب جهود غير الخبراء من المجرمين، الأمر الذي استدعى ضرورة وجود جهود دولية ووسائل رقابة عالمية تمتاز بالاحترافية والتقنية العالية لتحقيق الكفاءة والفاعلية في وسائل مكافحتها، مما يعزز مستوى المصداقية والاستقرار الماليين، ضمن نظام مالي عالمي^(١٥).

وبناءً على ما تقدم، ظهرت الحاجة إلى مساهمة فاعلة من قبل نظام حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية^(١٦) عبر تقديم معايير شرعية ضابطة، تشكل درعا وقائياً أمام وسائل وطرق غسل الأموال، كما سيتم بيانه فيما يأتي:

المطلب الأول: واقع دائرة الامتثال في مكافحة غسيل الأموال.

يشير واقع المصارف الإسلامية في السوق الأردني إلى أن وظيفة الامتثال الشرعي لا تؤدي عملاً رقابياً واضحاً في مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث يكفي بالتنبيه على مخاطر غسل الأموال والتبليغ عن أي اشتباه أو شكوك للجهات المعنية في المصارف من خلال ممارسة وظيفة الامتثال الشرعي؛ وذلك لأن دور موظف الامتثال الشرعي يتمثل في مراقبة الالتزام الشرعي وليس الرقابة على عمليات غسل الأموال، حيث إن هذه الرقابة مقتصره على دائرة الالتزام أو الامتثال في المصارف عادة، وإن كان هناك تعاون بين الدائرتين في أمور أخرى.

كما صرح مدير دائرة الامتثال في بعض المصارف الإسلامية العاملة في السوق الأردني أن المعايير الخاصة بعمليات التحقق عن العمليات المشبوهة أو عمليات غسل الأموال تختلف عن المعايير التي تم اعتمادها لغايات الرقابة والتدقيق الشرعي؛ بحيث تختلف أيضاً الأساليب والطرق التي يتم اعتمادها لقياس هذا الجانب.^{١٧} ومن جانب آخر، هناك من صرح أن أي عمليات مصرفية لا تخلو من مخاطر غسل الأموال، ولا شك أن المعايير الشرعية في حال الالتزام بها تخفف من هذه المخاطر، كما أن وجود معايير شرعية خاصة أمر في غاية الأهمية.

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة لتطوير عمل وظيفة الامتثال الشرعي.

تعد وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية جزءاً من منظومة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؛ إلا أنها وظيفة مستحدثة مقارنة بوظيفة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي داخل المصارف الإسلامية، وقد اعتنت الجهات المسؤولة عن الحوكمة الشرعية بالمعايير الضابطة لعمل الرقابة الشرعية الداخلية للمصارف، ولكن وظيفة الامتثال الشرعي لم تحظ بهذه الاهتمام.

وجاءت هذه الورقة البحثية من أجل تسليط الضوء على وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية العاملة في السوق الأردني من أجل الإسهام في تطوير وتحسين أداء مهامها بصورة كفؤة وأكثر فاعلية باعتبارها جهة رقابية شرعية عامة على السياسات والإجراءات والتعليمات والقوانين والأنظمة العاملة في النظام المصرفي عبر مجموعة من القواعد والمعايير الشرعية التي تشكل درعا وقائياً يحمي النظام المصرفي من عمليات الاحتيال وغسل الأموال؛ ومن هذه المعايير الشرعية ما يأتي:

أولاً: معيار المسؤولية.

ويبدأ هذا المعيار عمله الحقيقي من خلال قانون مالي إسلامي موحد يشرف على عمل المصارف الإسلامية من ناحية الامتثال والالتزام الشرعي للمعايير الشرعية الضابطة؛ ولعل من التحديات والمعوقات التي تواجهها المصارف

الإسلامية غياب مثل هذا القانون؛ وهذا لا يمنع من تفعيل مبادئ المسؤولية والإشراف والتوجيه من خلال وظيفة الامتثال الشرعي من جانب مراقبة مدى امتثال المصرف للقرارات والتوصيات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والجهات الرقابية ذات العلاقة.

وقد أوصى الدكتور عبد الباري مشعل- وهو من المتخصصين في مجال الرقابة الشرعية- إلى ضرورة إعداد مرجعية شرعية موحدة على مستوى الدولة أو الأقليم كبديل عن الفتوى الخاصة لكل مؤسسة، الأمر الذي يسهم في تخفيف الأعباء على جهات التدقيق الشرعي والمالي على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية؛ ويسهم ذلك أيضاً في خلق بيئة تنافسية صحية، وتحقيق التقارب والتطابق في تطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية^(١٨). ويستفاد من هذه المرجعية في محل بحثنا العمل على إصدار معايير شرعية تساعد على الكشف عن أي عمليات احتيال، ومنها غسل الأموال عبر استخدام بعض التقنيات كذلك.

ثانياً: معيار الاستقلالية والشفافية والنزاهة.

يظهر هذا المعيار عبر تبعية وظيفة الامتثال الشرعي لجهات رقابة شرعية خارجية؛ وذلك لمنع حصول التداخل بين السلطات وضرورة الفصل بينها على نحو يحقق النزاهة والسمعة الجيدة للعمل المصرفي؛ خلافاً للواقع الحاصل من تبعية وظيفة الامتثال الشرعي لمدير دائرة الامتثال في المصرف أو إلى المدير التنفيذي والعمل على رفع تقاريرها لمجلس الإدارة والجهات ذات العلاقة؛ الأمر الذي يقلل من درجة الشفافية لهذه الوظيفة بحيث لا تؤدي دوراً رقابياً مستقلاً ذو فاعلية وجدوى.

أشارت دراسة حول حوكمة الالتزام الشرعي في صناعة الخدمات المالية إلى الإشكاليات الخاصة بمحور تطوير عمل التدقيق الشرعي، فقد بلغ عددها ٣ إشكاليات رئيسية؛ وهذه الإشكاليات تتعلق بالاستقلالية، والأهلية والآليات والصلاحيات. كما بينت أهمية قيام البنوك المركزية بدورها في مجال التدقيق الشرعي، وذلك باستحداث إدارة تابعة للبنك المركزي تكون مهمتها التفتيش الشرعي على المؤسسات الخاضعة لها للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية^(١٩).

ثالثاً: معيار الوضوح والبيان.

يتعلق هذا المعيار بمراعاة المقاصد الشرعية المتعلقة بتحقيق الباعث النابع من التصرفات المالية الخاصة بعملاء المصارف عبر الحسابات المالية والإيداعات والحوالات والاعتمادات المستندية، وغير ذلك من عمليات مالية؛ وذلك لغايات التأكد من صحة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعملاء، وكذلك التأكد من سير عملياتهم المالية بصورة طبيعية بعيدة عن الشكوك؛ الأمر الذي يساعد كثيراً في منع الاحتمالات المالية أو قنوات غسل الأموال عبر المصارف؛ لأن الإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالعملاء يحقق قدر عالٍ من الشفافية، وعليه تصبح وظيفة الامتثال الشرعي أكثر فاعلية في أداء مهامها الموكلة لها؛ كما أن المراجعة المستمرة لقوانين البنك المركزي الأردني^(٢٠)، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني، والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)^(٢١) من قبل موظف الامتثال الشرعي يعزز من الأساليب والطرق الوقائية الناجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال، ومنعاً لتداخل السلطات والجهات الرقابية، تظهر الحاجة إلى تأسيس برنامج يتعلق بمعايير دقيقة تخص موظف الامتثال الشرعي يسهم من خلاله في عملية الضبط الشرعي للإسهام في الكشف عن العمليات المالية

المشبوحة أو مراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بالعمليات المالية السابقة الذكر لضمان السلامة الشرعية والنزاهة المالية على حد سواء.

رابعاً: معيار المصادقية.

تعد الخاصية الرئيسية التي تميز طبيعة عمل المصارف الإسلامية هي المصادقية الشرعية والتي تعني مدى التزام المصارف بالقواعد والضوابط الشرعية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي في جميع ما يخص النظام والإجراءات والعقود والمنتجات. ولإسهام في تحقيق المصادقية الشرعية هناك مجموعة من المؤشرات قد تسهم في نجاح عملية الامتثال الشرع؛ منها على سبيل المثال:

- ١- وضع سياسة وإجراءات عمل موثقة لوظيفة الامتثال الشرعي.
- ٢- حصول موظف الامتثال الشرعي على المعلومات كافة التي يحتاج إليها للتدقيق على عمليات غسل الأموال.
- ٣- وجود برنامج للتدقيق الشرعي على عمليات غسل الأموال.
- ٤- التأكد من وجود دليل وإجراءات عمل للدائرة، وكذلك استخدام التقنية في عملها وخاصة ما يتعلق بتقييم مخاطر عدم الامتثال الشرعي.
- ٥- عمل تقييم شرعي نهائي لكل الوحدات والعناصر التي تم مراجعتها وتدقيقها من الناحية الشرعية.
- ٦- تبني نظام رقابة داخلي لإدارة مخاطر عدم الامتثال الشرعي.

النتائج والتوصيات.

تتمثل نتائج الدراسة في الآتي:

أولاً: وظيفة الامتثال الشرعي تؤدي دوراً رقابياً وقائياً بشأن السياسات والتشريعات العامة والمعايير الصادرة عن الجهات الرقابية والمؤسسات المالية الدولية والقرارات الصادرة عن جهات الرقابة الشرعية؛ وذلك من أجل تفادي مخاطر عدم الامتثال الشرعي - وهي المخاطر الناشئة عن عدم التزام المصرف بالضوابط الشرعية^(٢٢)، أو المعايير الدولية^(٢٣)، أو تعليمات البنوك المركزية ومؤسسات النقد^(٢٤) - عبر مجموعة من التدابير الشرعية.

ثانياً: إلا أن هذا الدور الرقابي لا يؤدي كما ينبغي أن يكون؛ لذلك يمكن عرض مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير وظيفة الامتثال الشرعي ورفع مستوى الكفاءة والمصادقية والمهنية في الآتي:

- ١- تأسيس برنامج رقابي واضح ومنضبط بضوابط ومعايير شرعية تؤدي دورها بكفاءة وموضوعية.
- ٢- تحقيق استقلالية وظيفة الامتثال الشرعي على نحو فاعل يسهم في رفع مستوى الشفافية والموضوعية، مما ينعكس على سمعة المصارف الإسلامية ويحقق مزيداً من المصادقية؛ وذلك من خلال تبعية وظيفة الامتثال الشرعي إلى جهات رقابة خارجية؛ ومن الأهمية بمكان ضرورة تأسيس تقنين مالي إسلامي خاص بالمؤسسات المالية الإسلامية ومنها المصارف الإسلامية، بحيث يسهم القانون في عمليات الضبط الشرعي لوظيفة الامتثال الشرعي على نحو يعزز مستوى الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية للمصارف الإسلامية بوجه عام.
- ٣- تكوين هيئة شرعية وطنية بإشراف السلطات النقدية بحيث تجمع عدداً من المتخصصين في الشريعة والاقتصاد^(٢٥).
- ٤- تعيين متخصصين شرعيين لشغل وظيفة الامتثال الشرعي؛ لأن من يقوم بتطبيق البرنامج الرقابي ينبغي أن يكون

- متخصصاً في فقه المعاملات المالية الإسلامية ومعرفة الضوابط والقوانين والمعايير المالية الشرعية^(٢٦).
- ٥- مراجعة وتقييم السياسات والقوانين والأنظمة الداخلية للمصرف، من الناحية الشرعية، وتقديم النصح للإدارة التنفيذية في حال حدوث أي تعديل أو قصور في التطبيق.
- ٦- مساعدة الإدارة التنفيذية حول إدارة مخاطر الامتثال الشرعي التي يواجهها المصرف.
- ٧- تقديم نصائح شرعية وتوصيات ملائمة بخصوص المنتجات المالية الجديدة أو التي تم تطويرها.
- ٨- تدريب وتأهيل الموظفين حول المعايير والضوابط الشرعية وأهميتها في العمل المصرفي.

الهوامش.

- (١) معجم اللغة العربية المعاصرة، ج٣، ص٢٠٦٦.
- (٢) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، (د.ط)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج١٧، ص١٩٥. والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ) تهذيب اللغة، (ط١)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ج٧، ص٤٦. ومعجم اللغة العربية المعاصرة، ج٣، ص٢٠٦٦.
- (٣) ابن فارس، أحمد ابن زكريا، (٢٠٠١م)، معجم مقاييس اللغة، (ط١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٣، ص٢٦٢.
- (٤) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، (ط١)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص١٦٧. وتهذيب اللغة ج١، ص٢٧٢. والرازي، مختصر الصحاح، ج١، ص٣٥٤. وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (ط١)، دار صادر، بيروت، ج٨، ص١٧٥. والفيروزآبادي، القاموس المحيط ج١، ص٩٤٦. ومصطفى إبراهيم وآخرون، (٢٠٠٤م)، المعجم الوسيط، (ط٤)، تحقيق: مجمع اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ج١، ص٤٧٩.
- (٥) البنك المركزي الأردني (٢٠٠٦)، تعليمات مراقبة الامتثال رقم (٢٠٠٦/٣٣)، عمان الأردن.
- (٦) جمعية البنوك في فلسطين، ص١. <http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV/SystemAssets.pdf> رابط الموقع.
- (٧) عطية، عبدالله (٢٠١٦م)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي ٧ نيسان ٢٠١٦، إسطنبول - تركيا، الجهة المنظمة شوري للاستشارات الشرعية، ص٢٢.
- (٨) حسين سعيد <https://www.addustour.com/articles>.
- (٩) التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية، رقم (٢٠١٦/٦٤)، البنك المركزي الأردني، المادة (٢٣)، بند أ، ص٢٩.
- (١٠) التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية، رقم (٢٠١٦/٦٤)، البنك المركزي الأردني، المادة (٢٣)، بند ب، ص٢٩.
- (١١) هيئة المحاسبة والمرجعة للمؤسسات المالي الإسلامية، برنامج المراقب والمدقق الشرعي CSAA، ص٨.
- (١٢) حسين سعيد <https://www.addustour.com/articles>.
- (١٣) ينظر: يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، يونيو، ٢٠٠٧م، ص١٢.
- (١٤) غسل الأموال: "هو كل فعل ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو تحويلها أو أي فعل آخر، وكان القصد من هذا الفعل إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها أو الحيلولة

دون معرفة من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال" مع العلم بأنها متحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها في مادة (٤) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني رقم (٦٤) لسنة (٢٠٠٧م) وتعديلاته القضاة، عوض عبدالله، مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: هاشم الجزائري، جامعة الشرق الوسط، ٢٠١٠، ص ٢٣.

(١٥) ينظر: المطيري، آليات مكافحة جريمة غسل الأموال بين الفقه الإسلامي والاتفاقيات الدولية - السعودية نموذجاً-، ص ٦٢.
(١٦) حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: "النظام الذي يتم بواسطته توجيه المؤسسات المالية الإسلامية والرقابة عليها، بحيث يتم فيها تحديد المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة، وبما فيها الهيئات الشرعية وصولاً لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية بين الإدارة والمساهمين والعاملين فيها، وذوي العلاقات والمصالح، بالإضافة إلى وجود قنوات واضحة لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الرقابة على الأداء وتوفير نظام جزاءات واضح متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية". النوباني، خولة فريز، صديقي، عبدالله، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية شركة إرفاق للاستشارات المالية الإسلامية والتدريب، ط دعم برنامج المنح البحثية في كرسي سابق لدراسات الأسواق الإسلامية، إعداد هذا البحث (المشروع رقم ٢٧-١١) ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، ص ١٧.

(١٧) مقابلة شخصية مع مدير دائرة الامتثال الشرعي في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وبنك، صفة.
(١٨) مشعل، عبد الباري، تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر التاسع للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٦-٢٧ مايو ٢٠١١، ص ١٠.

(١٩) ينظر: تقرير ورشة العمل حول حوكمة الالتزام الشرعي في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البحرين الموافق ٨ أيار ٢٠٠٧م، ص ١٦ وما بعدها.
(٢٠) راجع: تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني (رقم ٥١/٢٠١٠) الموافق عليه ٢٣/١١/٢٠١٠م.

(٢١) راجع: المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، اعتمدت في ١٥ فبراير ٢٠١٢م.

(٢٢) نظام الضوابط الشرعية: هو النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلاً - إحدى الخصوصيات الرئيسة للاستقلالية هي القدرة على إصدار الحكم الصائب إثر التغيير العادل لكل المعلومات ووجهات النظر ذات الصلة ودون تأثيرات من قبل الإدارة أو أصحاب المصالح الخارجيين غير المؤهلين. مسودة مشروع رقم (١) الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية تحت عنوان: "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، ص ٣.

(٢٣) مخاطر المعايير الدولية: هي التي تحكم العمل المصرفي العالمي يصدرها بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمجموعة الأوروبية، ولجنة بازل ولجنة المحاسبة الدولية، وتأتي أهمية التزام المصارف الإسلامية بالمعايير الدولية من طبيعة معاملاتها الدولية، حيث إن عدم الالتزام بها قد يؤدي إلى عدم قبول البنك من قبل المجموعة الدولية وتراجع التصنيف الائتماني للمصرف. ينظر: البلتاجي، محمد، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية "دراسة ميدانية"، ديسمبر ٢٠٠٥م، ص ١٠-١٣.

(٢٤) تلتزم المصارف الإسلامية بالأنظمة والتعليمات الصادرة عند مؤسسة النقد المتمثلة بالبنك المركزي، وعدم الالتزام بالمعايير والتعليمات الصادرة من البنك المركزي يعرض المصارف الإسلامية لعقوبات مادية ومعنوية، وقد يؤدي إلى تجميد بعض

أنشطة البنك، مما يزيد من حدة المخاطر بالمصارف الإسلامية. ينظر: البلتاجي، نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية، ص ١٠-١٣.

(٢٥) معبد علي، الفشل الشرعي، والفشل المصرفي الإسلامي: نظرة اقتصادية تحليلية، Dr Mabid Al-Jarhi at Friday, http://maljarhi.blogspot.com/2015/01/blog-post_30.html?m=1 January 30, 2015
(٢٦) التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الإسلامية، رقم (٢٠١٦/٦٤)، البنك المركزي الأردني، المادة (٢٣)، بند أ-ج، ص ٢٩.